

Distr.: General  
18 December 2007  
Arabic  
Original: Spanish

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة وضع المرأة

الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية  
العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين  
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية  
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام  
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات:  
تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من المجلس الوطني لنساء كاتالونيا، وهي منظمة غير حكومية لها  
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه بموجب الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2008/1

170108 160108 07-64968 (A)



## بيان

تشكل الميزانية أداة أساسية تتيح للحكومات وضع الاستراتيجيات اللازمة لإنفاذ سياساتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والإئتمانية. ونستطيع، من خلال معرفة الكيفية التي يجري بها تخصيص الموارد الخاصة ببلد أو إقليم أو شعب ما والتصرف فيها والتدقيق في أمرها، أن نتعرف على الأولويات التي تم تحديدها، وعلى حجم الإنفاق ووجهته وطريقته، وعلى من يحظى بالتقدير ومن لا يحظى، ومن يكافئ على عمله ومن يقابل بالتجاهل.

إن الميزانيات العامة ليست محايدة فيما يتصل بنوع الجنس، إذ أن تأثيرها على الجنسين، وعلى جماعات النساء والرجال، متباين. فمكانة الجنسين الاقتصادية والاجتماعية مختلفة وغير متكافئة، وبالتالي، فإن تجاهل التفاوتات القائمة بينهما عند وضع الميزانية لا يؤدي إلا إلى استمرار الاختلافات الناجمة عن التمييز بينهما وتعميق الهوة التي تفصل بين المرأة والرجل، ويقودنا ذلك إلى أحكام تقوم على أساس اقتصادات غير واقعية لا تراعي، على سبيل المثال، كل العمل غير المأجور الذي تضطلع به المرأة.

وتتطلب السياسات الجيدة المتعلقة بالميزانية فهما للأثر المترتب عليها، كما تتطلب تصميمًا رشيدًا يسمح بإرضاء جميع فئات النساء والرجال على نحو منصف وعادل. وينبغي في أي ميزانية خالية من التحيز أن تجري مراعاة ما لدى المرأة والرجل في المجتمع من احتياجات ومزايا وحقوق والتزامات مختلفة، كما ينبغي مراعاة المساهمات التي يقدمها كل منهما في إنتاج السلع والخدمات، وكيفية توزيع الموارد.

وينبغي أن تقدّر في الميزانية العامة القيمة التي تنطوي عليها جميع أنواع وأشكال العمل غير المأجور الذي تضطلع به المرأة بصفة رئيسية، سواء داخل الأسر المعيشية أو داخل المجتمع، ذلك العمل الذي لا يزال حتى الآن ينظر إليه ببساطة على أنه لا يندرج في عداد الأعمال. فإذا كان محور التركيز عند تنفيذ الميزانية يقوم على أساس تقليدي من الوجهة النظرية يستبعد الأعمال المنزلية، من قبيل توفير الرعاية والأعمال المتعلقة بالإنتاج وما إلى ذلك، ويغض النظر عنها، فلا يوضع في الاعتبار سوى العناصر المتعلقة بالاستثمار أو الاستهلاك، ويجري التقليل من شأن المسائل الاجتماعية، نكون بذلك نعمل على استمرار التهميش الذي تعاني منه المرأة وتزيد من انعدام المساواة بين الجنسين.

وتقوم حكومة كاتالونيا، وفاء منها بالالتزام الذي تعهدت به بشأن إدماج المنظور الجنساني في جميع سياساتها وإجراءاتها، بعرض البيانات الاقتصادية مصنفة حسب نوع الجنس، كما تضع في الوقت نفسه الأسس الكفيلة بتنفيذ ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات. وبفضل ذلك العمل، نستطيع أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن

نفقات الأنشطة الرياضية الخاصة بالنساء والفتيات تحديدا لا تمثل إلا ١,٢ في المائة من ميزانية الأنشطة الرياضية الخاصة بمجلس الرياضة في كاتالونيا التابع لحكومة كاتالونيا في عام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>، وأن تلك البيانات تقتضي بالتالي اتخاذ تدابير اقتصادية لتصحيح هذا الوضع.

وينبغي أيضا التنويه بوضع "الحساب الفرعي للإنتاج المحلي"<sup>(٢)</sup>، وهو دراسة شاملة توفر صورة أكمل وأوفى للواقع الاقتصادي للبلد، إذ تشتمل على أول تقدير اقتصادي للأعمال المنزلية. ويُنظر في هذه الدراسة للأسر المعيشية بوصفها جهة منتجة وليست مجرد مستهلكة، وهي تقدم تقديرا كميا للوقت المنفق في العمل غير المأجور الذي يجري الاضطلاع به داخل الأسر المعيشية في كاتالونيا، وتقيما نقديا لذلك العمل.

وبفضل تلك الدراسة، يمكننا أن نؤكد أن الأعمال المنزلية إذا ترجمت إلى قيمة اقتصادية، سيزداد الناتج المحلي الإجمالي لكاتالونيا بنسبة ٤٠ في المائة (وهي نسبة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي أجريت في بلدان أخرى: الولايات المتحدة أو فنلندا أو سويسرا أو النرويج).

وتمثل الأعمال الأسرية في كاتالونيا ما نسبته ١١٢,٣ في المائة من الوقت الذي تستغرقه أعمال السوق. ويشكل الوقت الذي تنفقه المرأة في الأعمال المنزلية ٧٢ في المائة من تلك النسبة. ومن المهم بمكان أن يجري تقدير تلك الأعمال من أجل تغيير تصور المجتمع له، وتحقيق المساواة في توزيعه.

ونحن، في المجلس الوطني لنساء كاتالونيا، بصفتنا جهازا استشاريا، مشاركا لمعهد المرأة في كاتالونيا، ومؤلفا من ٣٠٣ من الكيانات والجماعات النسائية من كافة أنحاء كاتالونيا، يمثل دليلا حيا على التنوع، إذ يضم: المهاجرات والمعوقات والمسنات والشابات والمهنيات من كافة الأنواع، نرى أن المبادرات الرامية إلى تعديل آليات وضع الميزانيات من منظور تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية تزيد من شفافية عملية وضع الميزانيات وتؤدي إلى النهوض بالفعالية والكفاءة في إدارة الإنفاق العام. ولا يشكل ذلك وصفا سحرية، وإنما هو وسيلة تمكننا من بيان التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق تكافؤ الفرص فعليا بين الرجل والمرأة.

(١) Rodríguez Planas, Núria. *Protocol d'anàlisi de la despesa pública des de la perspectiva de gènere*. (١)  
Generalitat de Catalunya. Institut Català de les Dones

(٢) Carrasco Bengoa, Cristina; Serrano Gutiérrez, Mònica. *Compte satèl·lit de la producció domèstica* (٢)  
.(CSPD) de les Illes de Catalunya 2001. Generalitat de Catalunya. Institut Català de les Dones

ومن ثم، فإن المجلس ينادي بتنفيذ الميزانيات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، إذ يعتبرها أداة جيدة لتحقيق ما يلي:

- توعية الحكومات والمجتمع عامة بتأثير تلك الميزانيات على الجنسين.
- تقييم امثال الحكومات للالتزامات التي تعهدت بها في مجال السياسات المتعلقة بالمرأة.
- تغيير السياسات والميزانيات بهدف تحسين وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي.